

*Permanent Mission
Of Saudi Arabia
To the United Nations*



الوفد الدائم
للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة

كلمة

وفد المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة الأولى
الدورة الثانية والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

(نزع السلاح والأمن الدولي)
المناقشة العامة

يلقيه الأستاذ
منصر سالم لسلم
السكرتير الثالث
بوفد الدائم للمملكة العربية السعودية

الخميس ١١ أكتوبر ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

في البداية يسر وفد بلادي ان يتقدم اليكم بخالص التهئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى لهذه الدورة، والتي نثق ثقة كاملة انكم بما لديكم من خبرة، وقيادة حكيمة ستسيرون أعمالها بالشكل الذي نصبو اليه جميعا، ويحقق النتائج المرجوة، كما اتمنى لكم وكافة اعضاء مكتبكم الموقر كل التوفيق والسداد، والشكر موصول الى الممثل الأعلى لشؤون نزع السلاح على التقرير الذي قدمه في بداية المناقشة العامة للجنة.

السيد الرئيس

تعلمون ان المجتمع الدولي في العام ١٩٧٨ قد حدد الأولويات التي تعالج قضايا نزع السلاح، وذلك من خلال الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الإستثنائية الاولى للجمعية العامة التي كرسّت لنزع السلاح (SSOD١) حيث تقرر ان تبدأ الجهود الدولية بنزع السلاح النووي ثم أسلحة الدمار الشامل الأخرى بما فيها الأسلحة الكيميائية، والأسلحة التقليدية بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الأثر، وتخفيض القوات المسلحة بما يؤدي في النهاية لتحقيق الهدف الأسمى في ميثاق الأمم المتحدة وهو احلال السلم والأمن الدوليين.

لكننا اذا ما نظرنا الى ماتحقق من جهود منذ ذلك الحين الى الآن فإننا بالتأكيد سنلاحظ ان التقاعس هو السمة الغالبة على الجهود متعددة الأطراف لتحقيق الأولويات التي تضمنتها الوثيقة الختامية المشار اليها اعلاه، وبالرغم من النجاحات المحدودة في ابرام المعاهدات والضوابط الدولية لنزع اسلحة الدمار الشامل فإننا نجد هذه المعاهدات تفقد قيمتها التي وضعت من اجلها وتضيع هيبتها وذلك بعدم الإمتثال لها، وبقاء دول معدودة خارج اطارها، وفي ظل صمت مطبق وتجاهل تام من المجتمع الدولي، ووفقا لسياسات بنيت على معايير مزدوجة أدت بالتالي الى تعطيل معظم آليات نزع السلاح بما فيها

مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح اللذان يمران بحالة من الشلل لا تبعث على التفاؤل.

السيد الرئيس

لقد شهدنا مؤخرا العديد من الإخفاقات التي لا شك ستؤثر على جهود المجتمع الدولي في نزع السلاح، حيث شهد العام ٢٠٠٥ مثلاً فشل المؤتمر الإستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونأمل ان يتم تجاوز هذا في المؤتمر المزمع عقده في العام ٢٠١٠ حيث لابد التأكيد مجددا على ماتم الإلتزام به في مؤتمري العام ١٩٩٥ والعام ٢٠٠٠ واللذان تم على اساسهما التمديد اللانهائي للمعاهدة. كما ان العام ٢٠٠٥ شهد ايضا فشل قمة الألفية في الوصول الى لغة متفق عليها لنزع السلاح، ثم انه في العام ٢٠٠٦ ايضا فشل مؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة في التوصل الى صيغة اتفاق مشترك، اضافة الى انه حتى الآن لم يتم الإتفاق على عقد الدورة الرابعة الخاصة للجمعية العامة المكرسه لنزع السلاح.

وبالرغم من تلك الإخفاقات المذكورة أنفا فإن وفد بلادي يرى انه لا ينبغي ان تكون مدعاة للإحباط بل ينبغي البناء على ما تحقق من نجاحات سابقة وذلك بالمزيد من العمل الجاد والمشاركة البناءة لتجاوز العقبات وتخطي أوجه القصور، واجدد هنا التأكيد على عزم حكومة بلادي المضي قدما ومواصلة نهجها الثابت في المشاركة الإيجابية ضمن الجهود الإقليمية والدولية الرامية الى ترسيخ مبادئ نزع الأسلحة ذات الدمار الشامل بكافة انواعها.

السيد الرئيس

ان حكومة بلادي قد ابدت التزامها الكامل نصا وروحا بمبادئ نزع السلاح التي حددها المجتمع الدولي من خلال انضمامها لعدد من الإتفاقيات والمعاهدات الرئيسية في هذا المجال، فكانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث و انتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية CWC واتفاقية حظر استخدام الأسلحة البيولوجية BWC، ومعاهدة حظر انتشار

الأسلحة النووية NPT، واتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكول الكميات الصغيرة المرفق به SQP، إضافة الى تواصلها المستمر مع اللجنة المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠، وذلك بتزويدها بالتقارير المتتابعة المطلوبه، وكذلك المعلومات الوافية عن الأنظمة والتشريعات القائمة والمستحدثة، والتي كان آخرها وليس اخيرها النظام الوطني لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيماوية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي في ٢٨/نوفمبر ٢٠٠٥م.

السيد الرئيس

وفي مجال مكافحة ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة فقد اتخذت حكومة بلادي كافة الإجراءات الممكنه وذلك بإنشائها للهياكل والأجهزة الحكومية المناسبة، وسنها العديد من الأنظمة واللوائح والتعليمات والتي تجسدت في اقرار نظام الأسلحة والذخائر الصادر في ٣٠/اغسطس ٢٠٠٥م، والموضح بالتفصيل في تقرير قدمته المملكة لإدارة نزع السلاح بالأمم المتحدة في سياق تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة للعام ٢٠٠١م.

السيد الرئيس

عندما يأتي الحديث حول الجهود المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية فإننا على الفور لابد ان نتذكر ان هناك عائقا واحدا لعدم تحقق تقدم ملموس على هذا الصعيد. ذلك هو اسرائيل التي تصر على رفض الإنضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واخضاع كافة منشآتها النووية التي تهدد سلم وأمن المنطقة لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ان اسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تقم بذلك، وان الإستمرار في استثنائها من الضغوط الدولية الهادفة الى اخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي من اسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها السلاح النووي، والإستمرار في تطبيق معايير مزدوجة فيما يتعلق بسياسات عدم الإنتشار تشكل علامة استفهام كبرى لدى دول وشعوب المنطقة، كما ان هذه الإزدواجية ايضا تساهم في ارسال اشارات خاطئة لإسرائيل مما يجعلها

تستمر في التملص من الإنضمام للجهود التي تطمح الى اخلاء منطقة الشرق
الاورسط من اسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس

ان المملكة العربية السعودية في الوقت الذي تؤيد فيه حق جميع الدول في
الإستخدام السلمي للطاقة النووية بما في ذلك حق الحصول على المعرفة
والتقنية النووية السلمية، فإنها تدعو جميع الأطراف الى الإلتزام بطريق
المفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية، خاصة و ان ايران تعلن
دوما بأن برنامجها النووي يقتصر على الإستعمالات السلمية، مما يوفر ارضية
خصبة لم تستنفد بعد.

السيد الرئيس

في الوقت الذي يواجه فيه العالم اليوم تحديات ومسؤوليات جسام تزيد من حجم
المسؤولية الملقاه على عاتق منظمنا الموقره فإننا لابد من ان نجعل الأمل
نبراسا يقودنا الى العمل بموضوعية وجدية وروح بناءه وهو مانطمح اليه
خلال اعمال هذه اللجنة تحت رئاستكم.

،،،،، وشكرا السيد الرئيس